

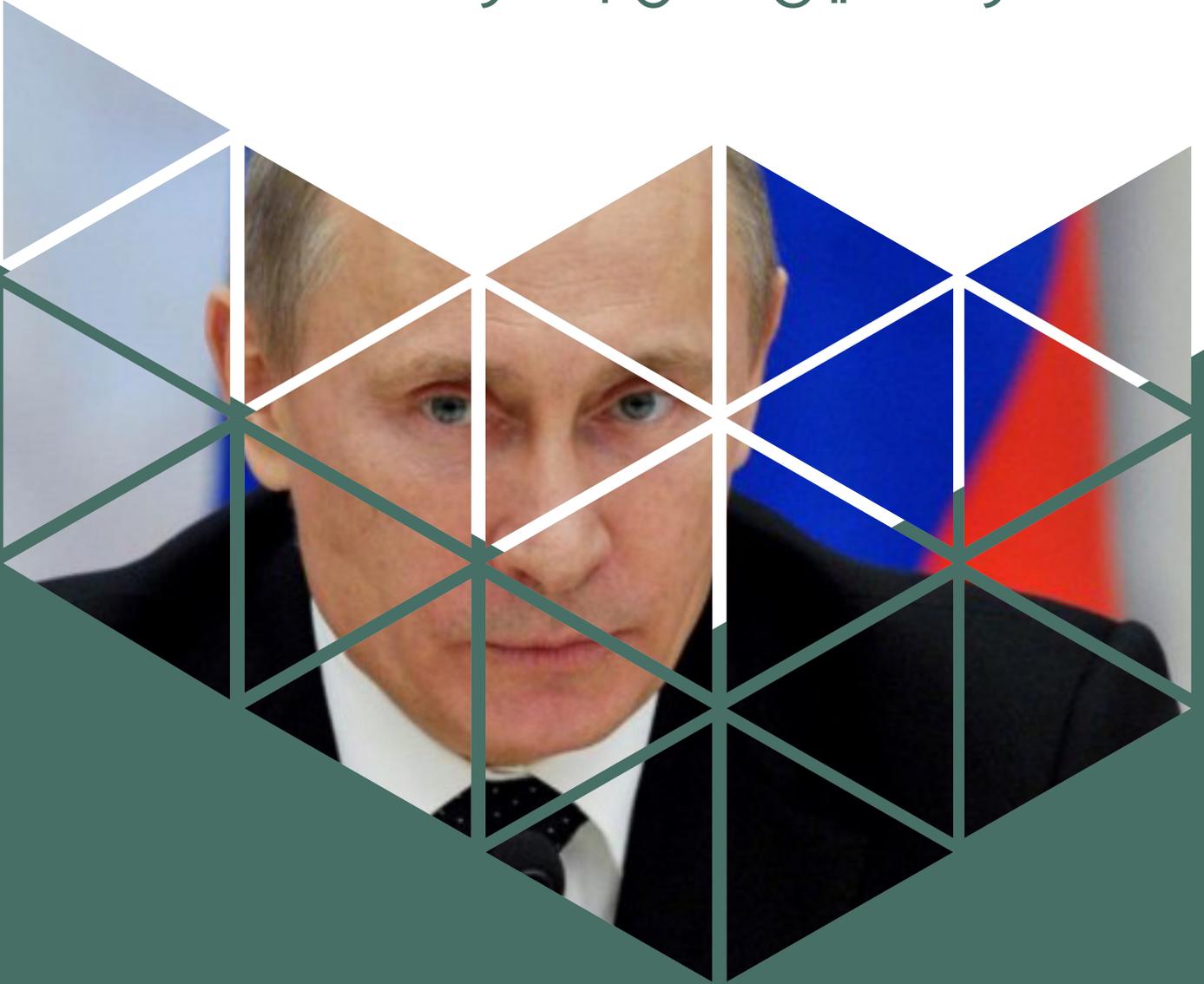
شويغو في مهمة عاجلة: الدائرة تضيق على بشار الأسد



البحوث والدراسات

الإثنين 25 مارس 2019

شويغو في مهمة عاجلة: الدائرة تضيق على بشار الأسد



ماذا حمل شويغو في حقيبته لبشار الأسد؟

في لقائه مع مرشد الثورة علي خامنئي (25 فبراير)؛ كشف بشار الأسد عن أزمة نقص حاد يعانيها نظامه، إذ لم يكن لدى الدولة في مخزونها الإستراتيجي ما يكفي لمدة أربعة أسابيع من المواد الأساسية كالطحين والسكر، والوقود والمازوت والغاز، ما دفع بشار للتعبير عن قلقه على مستقبل النظام نتيجة إحكام الحصار عليه، وتنامي السخط الشعبي الذي كاد أن يصل في بعض المحافظات إلى مستوى المظاهرات الشعبية عام 2011.

والتمس بشار من خامنئي التحرك للمحافظة على المكتسبات التي تم تحقيقها بفضل العمليات الإيرانية في سوريا، وتفادي انهيار كامل للدولة في ظل تردي الوضع الاقتصادي.

ووجد خامنئي في التماس بشار الأسد الفرصة المناسبة لتنفيذ مشروع انتشار واسع النطاق، حيث تعهد بتوفير الإمدادات اللازمة، وخاصة الوقود الذي تمتلك إيران فائضاً منه نتيجة العقوبات الأمريكية الجديدة التي منعتها من بيعه في الآونة الأخيرة، لكنه اشترط نظير ذلك التزام بشار بتعهداته في منح الشركات الإيرانية الأفضلية في مشاريع إعادة الإعمار، وخاصة منها ما يتعلق ببناء ضاحية جنوبية في دمشق تتضمن 200 ألف سكن، ومنح نحو 5000 عنصر أفغاني وباكستاني من ميليشيات "فأطميون" و"زينبيون" الجنسية السورية ودفع رواتبهم من ميزانية الجيش السوري، وتوطين عوائلهم في تلك المشاريع الإسكانية المزمع بناؤها في دمشق، بالإضافة إلى توطين الآلاف من منسوبي "حزب الله" في قرى تنوي إيران إعمارها في المناطق الحدودية بين سوريا ولبنان، ومنح الجيش الإيراني تعاقدات إعادة تسليح وتجهيز جيش النظام وتفضيلها على المناقصات الروسية.

وبناء على التزام بشار بتلك الشروط؛ بادرت طهران إلى رعاية الاجتماع الثلاثي (18 مارس) الذي جمع رئيس الأركان الإيراني محمد حسين باقري بنظيره، السوري العماد عبد الله أيوب والعراقي الفريق الركن عثمان الغانمي، حيث نوقشت بنود مشروع إيراني يتضمن فتح الحدود العراقية-السورية لتوصيل المساعدات الطارئة إلى النظام السوري، وذلك من خلال صيانة طريق "القائم-البوكمال" الذي بقي مغلقاً لسنوات طويلة، وتكليف قوة مشتركة من الجيش العراقي وميليشيا "الحشد الشعبي" لحماية الطريق من العراق، في حين يتولى جيش النظام بالتعاون مع بعض الميليشيات الموالية حماية المنطقة الحدودية من الجانب السوري، وذلك لضمان عبور نحو 128 ألف برميل يومياً قادمة من مدينة كرمنشاہ والتي التزم خامنئي بإرسالها إلى بشار لإنقاذ نظامه من الانهيار.

ولضمان عدم التعرض لها من قبل القوات الكردية وحلفائهم؛ تم الاتفاق على منح الصهاريج الإيرانية أرقاماً عراقية، واستبعدت فكرة نقل المواد والبضائع عبر معبر الوليد نظراً لقربه من قاعدة "التنف" الأمريكية.

ومن خلال فتح ذلك الخط؛ تكون إيران قد حصلت على الغنيمة الأكبر من مغامرتها العسكرية في سوريا، والمتمثلة في تحقيق طموحها بإنشاء معبر بري يصلها بالبحر المتوسط عبر الموانئ السورية واللبنانية، بحماية ميليشيات عراقية/سورية/لبنانية تخضع لقيادة فيلق القدس.

إلا أن المعضلة الأكبر أمام تنفيذ تلك التفاهات تمثلت في غياب التنسيق مع روسيا، التي أرسل رئيسها فلاديمير بوتين وزير دفاعه سيرغي شويغو (19 مارس) إلى دمشق في مهمة عاجلة لإبلاغ بشار الأسد رسالة شديدة اللهجة، في أربعة نقاط هي:

1- ضرورة الاستفادة من الفرصة التي وفرتها العمليات الروسية في غضون السنوات الماضية للتغلب على "الإرهاب الدولي" والمحافظة على الدولة السورية، وضرورة "تفويت الفرصة على الذين لا يرغبون في رؤية سوريا دولة مستقرة"، وذلك في إشارة إلى إيران التي ترغب في تنفيذ سياسة انتشار يذكي المزيد من الصراعات الإقليمية مع دول الجوار، وعلى رأسها "إسرائيل".

2- مطالبة بشار الأسد بإطلاع شويغو على تفاصيل ما دار في لقائه مع خامنئي بطهران، وفي اجتماع الجنرالات الثلاثة، وتذكيره بضرورة إطلاع ضابط التنسيق الروسي في دمشق، وعدم تجاهل ما يمكن أن تشكله أية التزامات مع أية دول أخرى من مخاطر على القوات العسكرية الروسية المرابطة في تدمر وحمص، والتي يبلغ قوامها نحو ثلاثة آلاف عنصر.

3- تذكير بشار الأسد بالعواقب الوخيمة المترتبة على تبني أجنذات سياسية أو عسكرية مستقلة في معزل عن الأدوار العسكرية والالتزامات الأمنية التي تلتزم بها روسيا إزاء القوى الإقليمية فيما يتعلق بأمن سوريا، وما يمكن أن يعود على ذلك من أضرار على سلامة أفرادها وعلى منشأتها الحيوية في البلاد.

4- تحذير بشار الأسد من المضي في خطة تسليم ميناء اللاذقية لإدارة إيرانية، وإبلاغه بأن موسكو قد بدأت بأعمال تنقيب بحري عن النفط والغاز في المياه الإقليمية السورية، الأمر الذي مثل مفاجأة غير متوقعة لمضيفي شويغو في دمشق.

وتشير مصادر مقربة من الكرملين أن شويغو أخبر بشار بعدم رضا بوتين عن التحركات الإيرانية التي تسير وفق أجنحة مغايرة للتفاهات التي أبرمتها القوى الثلاثة الضامنة بأستانة (روسيا وتركيا وإيران)، حيث يعمل قاسم سليمان وفق خطة جديدة، دون التنسيق مع موسكو التي حرصت على تنسيق مواقفها السياسية والعسكرية مع أنقرة وطهران منذ تدشين مسار أستانة التفاوضي، الأمر الذي دفع بوتين بالتصرف منفرداً، عندما استدعى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو (27 فبراير)، وأدخله لأول مرة- في مسار الحل السياسي بسوريا، واتفق معه على إنشاء آلية مشتركة لضمان خروج "القوات الأجنبية" من سوريا، بما في ذلك القوات الإيرانية، وترك طهران ودمشق حائرتان بشأن تموضع القوات الإيرانية عقب الاتفاق مع تل أبيب على استئناف عمليات القصف الجوي للأهداف الإيرانية (كما كان معتاداً في القنوات العسكرية الخلفية بين موسكو وطهران)، وحرص بوتين على إبقاء التزاماته لتنتياهو غير معلنة بشأن التوقف عن تفعيل صواريخ "300 إس" ومدى رغبته في تسليمها للنظام.



مشروع الطاقة الروسي يضعف نفوذ الأسد

ويبدو أن بوتين يخفي في جعبته خطاً إستراتيجية أبعد مدى من الخطة الإيرانية فيما يتعلق بالاستحواذ على غنائم المعركة في سوريا؛ حيث شرعت حفارتان بحريتان روسيتان في الأسبوع الثالث من شهر مارس الجاري بالتنقيب عن النفط والغاز في السواحل السورية على بعد 35 كم عن ميناء اللاذقية، فيما تُعتبر المغامرة النفطية الروسية الأولى في البحر الأبيض المتوسط.

ووفقاً لتقرير أمني (22 مارس 2019) فإن الهدف الرئيس من زيارة سيرغي شويغو لدمشق تمثلت في إشعار بشار رسمياً بأعمال التنقيب، والذهاب بعد ذلك إلى قاعدة حميميم لتقييم المتطلبات العسكرية لإرسال قوات روسية لتولي إدارة ميناء اللاذقية، ومنع بشار الأسد من تسليمه للإيرانيين.

وأكد التقرير أن تحذيرات شويغو لبشار الأسد من إبرام أية اتفاقيات عسكرية منفردة مع الإيرانيين تزامنت مع إرسال الفرقاطة (Admiral Gorshkov) التابعة للأسطول الشمالي والتي عبرت مضيق جبل طارق في 12 مارس بصحبة أسطول من السفن اللوجستية متجهة إلى شرق المتوسط لحماية الحفارات البحرية الروسية وتوفير المعدات اللازمة لها للقيام بأعمال التنقيب.

وتزامن البدء في أعمال التنقيب الروسية مع وصول وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو ومساعد وزير الطاقة فرانيس فانون إلى تل أبيب (20 مارس) لحضور القمة الثلاثية (القبرصية-اليونانية-الإسرائيلية) لتأمين موارد الطاقة في البحر المتوسط، والذي حضره نتنياهو ونظيره؛ اليوناني أكسيس تسيبارييس والقبرصي نيقوص أنستاسيدس، وتضمن إقرار الخطة الروسية التي تقضي بإنشاء خط أنابيب (بطول 1900 كم، وسعة تقدر بنحو 10 مليون متر مربع) لنقل الغاز الطبيعي من الموانئ الإسرائيلية إلى اليونان عبر قبرص ليوفر نحو 10 بالمائة من احتياجات أوروبا من الغاز الطبيعي، علماً بأن الترتيبات النهائية للمشروع قد وضعت بالكامل في اللقاء الأخير بين بوتين ونتنياهو (27 فبراير).

وبالإضافة إلى البدء بأعمال التنقيب في السواحل السورية دون علم بشار الأسد؛ تلقى النظام ضربة أخرى تمثلت في مطالبة النظام بوقف مشروع تسليم ميناء اللاذقية لإدارة إيرانية، وذلك على الرغم من قيام إيران، في غضون السنوات السبعة الماضية، بتطوير الميناء الذي يشكل مصب الطريق البرية الواصلة بين إيران وسوريا عبر العراق.

وكانت شركات إيرانية مرتبطة بالحرس الثوري قد بدأت -بعد سنوات من العمل الدؤوب- بشحن البضائع عبر الميناء الذي يضم نحو 23 مستودعاً ضخماً، حيث أبدى سليمان في لقائه الأخير مع بشار رغبة في تسليم إدارة الميناء لموظفين إيرانيين، وذلك بالتزامن مع مطالبة رئيس لجنة الأمن القومي في مجلس الشورى الإيراني، حشمت الله فلاحت بيشة (12 مارس) دمشق بتسديد ديونها لإيران، مؤكداً أنه: "على مدى سنوات من التعاون بين إيران وسوريا خلال الحرب أصبحت على حكومة دمشق ديون كبيرة لإيران، ويجب على حكومتنا إقرار هذه الديون بشكل قانوني مع دمشق".

ودفعت المطالبات الإيرانية موسكو للتحرك بسرعة؛ حيث تضمنت زيارة شويغو المفاجئة عقد اجتماع مع الضباط الروس في قاعدة "حميميم" لمناقشة سبل بسط السيطرة العسكرية الروسية على ميناء اللاذقية لتفويت المشروع على إيران، وتزامن ذلك مع صدور تعاميم تضمنت إقالات رؤساء أقسام

ومدراء فنيين ومشرفين في ميناء اللاذقية جميعهم من الموالين لقادة الميلشيات الموالية لإيران، وعلى رأسهم: نائب مدير محطة الحاويات في مرفأ اللاذقية، وثلاثة مهندسين أحدهم مدير في قسم الروافع والآليات، ومدير المختبر المركزي التابع للمرفأ، إضافة لمسؤولين آخرين في المستودعات ومراكز التخزين ورؤساء أقسام.

وتتحدث المصادر عن قيام ضباط روس بزيارة للميناء على شكل وفود تضمنت مهندسين وخبراء، وذلك في ظل الحديث عن توجه موسكو لملء المناصب الشاغرة بموظفين وفنيين روس بهدف جعل الميناء تحت إشراف روسي كامل.

وكانت موسكو قد اتبعت الطريقة نفسها من قبل في مناطق أخرى من الساحل السوري، حيث أخلت مصفاة نبط بانياس إدارياً من جميع موظفيها السوريين، وسلمتها إلى القوات الروسية ليقوم بها ضباط وتقنيون روس مع تكليفهم بالإشراف على كل ما يتعلق بالمصفاة وتشغيلها وإيراداتها وخطط عملها. وكذلك الحال بالنسبة لميناء طرطوس، والذي سبق أن استولت عليه القوات الروسية ومنعت دخول أو خروج أية سفينة أو قارب مدني أو تجاري قبل أن تعيد افتتاحه وفق إجراءات مشددة.



وتأتي تلك الحادثة ضمن سلسلة أحداث أفضت إلى تضيق الخناق على ماهر الأسد الذي ينشط عبر شبكة من عناصر الفرقة الرابعة وبعض منسوبي قوى الأمن في عمليات تهريب وأنشطة تبييض أموال، حيث عمدت القوات الروسية في الأسابيع الماضية إلى اعتقال ضباط بالفرقة الرابعة والحرس الجمهوري على خلفية تهمة تتعلق بالمحسوبية والفساد والتواطؤ مع "حزب الله" لتهريب المخدرات وتهريب مطلوبين باتجاه لبنان مقابل أجور باهظة.

واستهدفت الحملة الروسية شخصيات يعمل من خلالها ماهر الأسد على مد شبكات التمويل والحوالات المالية وغسيل الأموال والتحايل على العقوبات الدولية، عبر شبكاته المالية في دمشق وبيروت ودبي، والعديد من العواصم الغربية.

ولم تكف تهاداً فضيحة اختطاف "المهرب" المقرب من ماهر الأسد في لبنان؛ حتى ظهرت إلى الواجهة فضيحة "تبييض أموال" تتعلق ببشار الأسد؛ وشكلت ضربة لشبكته الخاصة التي يعمل من خلالها على إدارة أمواله والتحايل على العقوبات الدولية عبرها، حيث اعتقلت قوات الأمن الكويتية (19 مارس) رجل الأعمال السوري مازن التريزي وأربعة من معاونيه في مقر مجلة "الهدف" التي يديرها في الكويت، وذلك في عملية نوعية استخرقت 3 ساعات، أسفرت عن خروج "رجل بشار الأسد" مكبل اليدين بعد مصادرة أجهزة الكمبيوتر وكاميرات المجلة والهواتف الخاصة به، قبل الإفراج عنه دون توجيه أية تهمة.

الدائرة تضيق على بشار وشقيقه ماهر

في هذه الأثناء؛ يعاني بشار الأسد والدائرة المقربة منه من سلسلة فضائح مدوية، وكذلك من إجراءات دولية ضيقت مجال حراكهم المالي؛ ففي مطلع شهر مارس الجاري سربت وسائل الإعلام اللبنانية فضيحة اختطاف حسين العلي، مرافق زوجة ماهر الأسد في لبنان، ما دفع برئيس فرع مخابرات الجيش اللبناني في البقاع، علي عواركة، للتحقيق مع رئيس بلدية بريتال وبعض أهالي القرية حول مكان تواجد المرافق الخاص لمنال جدعان، والذي كان يزور لبنان ببطاقة أمنية تخوله المرور عبر ما يعرف بالخط العسكري.

وفيما رجحت بعض المصادر أن يكون عناصر من "حزب الله" هم من قاموا باختطافه بعد دخوله إلى لبنان، تبين أن الاختطاف تم لأسباب تتعلق بعمليات تهريب يقوم بها مرافق زوجة ماهر الأسد، ما دفع بالجيش اللبناني لشن عملية في منطقة البقاع (17 مارس) لتحرير المختطف، دون أن تُسجل عملية أمنية خاصة لتحريره باقتحام أو مداهمة، بل تم ذلك، وفقاً لمصادر أمنية، عبر: "ممارسة ضغوط على مجموعات قريبة من المجموعة الخاطفة ولها اتصالات معها، وتمت ممارسة الضغوط على المجموعتين للإفراج عنه... فيما يرجح أن تكون هناك عمليات تهريب وأسباب فردية خلف عملية الخطف".



وكان مجلس الاتحاد الأوروبي قد فرض قبل أسابيع قليلة (25 يناير) عقوبات على 11 رجل أعمال و5 شركات مقربة من بشار الأسد، جميعهم معنيّ بمشاريع الإعمار في سوريا، وعلى رأسهم مازن التريزي، وسامر الفوز الذي يتزعم هذه المجموعة ويتشارك معها في استثمارات عدة داخل وخارج سوريا تُقدّر قيمتها بمليارات الدولارات.

وكان سامر الفوز من المحسوبين على هلال الأسد في بداية الأمر، لكنه غير ولاءه بعد أن حقق ثروة من الأعمال غير المشروعة، وأصبح يعمل مباشرة لصالح بشار الأسد في مجال الإفراج عن مئات ملايين الدولارات المجمّدة في البنوك العالمية عبر صفقات "إنسانية" للشعب السوري كالقمح، ولكن إيراداتها كانت تعود لبشار الأسد ورامي مخلوف.

علماً بأن الفوز أنشأ ميليشيا موالية للأسد عام 2014، وكان لها دور أساسي في الاستيلاء على أهم العقارات والأراضي العائدة للسوريين الهاربين من اللاذقية، وكذلك في المتاجرة غير المشروعة بالقمح والنفط مع تنظيم "داعش" وميليشيا "قسد"، بالإضافة إلى اعتماد بشار الأسد عليه في المشروع الاستيطاني الإيراني الأكبر، بعد الاستحواذ على أراضيه من مواطنين سوريين رغماً عنهم.



وتحدثت التسريبات عن اتهام التريزي بتبويض أموال لجهات خارجية، كما اتهمت سكرتيرته ومعاونيه اللبنانيين بالانتماء إلى "حزب الله" والتخابر معه، فيما يُعدّ ضربة ثانية لشبكة بشار المالية التي يديرها في الخارج، حيث استهدفت عملية إدراج التريزي (ضمن شخصيات أخرى مقربة من القصر الجمهوري) في قائمة العقوبات الأوروبية الحد من قدرة بشار الأسد على تمويل مشاريع الإسكان الإيرانية التي تتم تحت إشرافه الشخصي والمباشر.

وكان بشار الأسد قد عيّن رجل الأعمال عادل العلبي بمنصب محافظ دمشق ورئيساً لمجلس إدارة "شركة دمشق الشام القابضة" قبل أقل من أربعة أشهر من هذه الحادثة (26/11/2018)، ليعمل بصورة وثيقة مع كل من سامر فوز ومازن التريزي على مشروع إسكان ضخم تم الإعلان عنه بمرسوم "تشريعي" يهدف إلى إنشاء ضاحية "شيعية" في دمشق على شاكله الضاحية الجنوبية ببيروت، وتم الكشف عن شراء الحكومة الإيرانية مساحات كبيرة من الأراضي والمباني حول العاصمة السورية لتنفيذ مشروع إسكان "شيعي" ضخم بات يُعرف "بحزام دمشق" جنوب وجنوب غرب دمشق، ويتضمن بناء مائتي ألف وحدة سكنية لإحداث أكبر عملية تغيير ديمغرافي في سوريا بقيمة ملياري دولار، حيث تخطط إيران لتوطين عوائل عناصر الميليشيات الأفغانية والباكستانية والعراقية الذين تم تجنيس الآلاف منهم في الآونة الأخيرة، وتهدف إيران إلى إنشاء مركز قوى سكاني لها في ذلك المشروع الذي يتم تشييده تحت إشراف "اللجنة السورية-الإيرانية المشتركة".

وجاءت عملية اعتقال التريزي في الكويت مباشرة عقب الإجراءات الدولية التي تم اتخاذها بحقه وبحق سامر فوز، واللذين يُمثلان الأداة التمويلية لبشار الأسد في أعماله العمرانية لإعادة تخطيط أحياء من دمشق فيما يتوافق مع طموحات طهران الاستيطانية في العاصمة السورية.

اشتعال "جبهة اللاذقية"

ولا تقتصر مشكلة اللاذقية على الخلاف الروسي-الإيراني حول إدارة الميناء؛ ففي الأسابيع الأربعة الماضية برزت ظاهرة الصراع الداخلي بين آل الأسد بصورة أوضح من ذي قبل، حيث تحولت شوارع المدينة إلى ساحة حرب وتصفيات بين أبناء الأسد وحلفائهم من جهة، وبين خصومهم من العشائر العلوية من جهة ثانية.

وظهرت "جبهة اللاذقية" أكثر اشتعالاً في شارع "الأمريكان" و"الزراعة"، حيث دارت فيهما اشتباكات بالأسلحة النارية بين شبان من آل الأسد وآل الشعبو أغلقوا الشارع بسياراتهم، ثم شرعوا في إطلاق النار.

ولم يرتدع شباب آل الأسد لدى رؤية مسلحي ميليشيا "كتائب البعث"، وقدوم قوى الأمن، بل استمر الاشتباك في وقت الذروة لمدة ساعة كاملة، وأصيب سائقو السيارات بالذعر جراء انحصارهم وسط الاشتباكات دون أن يسمح لهم بالفرار، بينما هرع المارة إلى المحلات طلباً للأمان.

ولم تكن هذه المعركة الأولى من نوعها؛ إذ شهد شارع "الأمريكان" في الأسابيع الماضية أكثر من عشرين مواجهة تزعم أغلبها آل شاليش وآل ديب المواليين لآل الأسد ضد منافسيهم من آل شعبو وآل بركات وآل الخير وآل نجيب وآل عثمان.

وتثير تلك المظاهر مشاعر الخوف لدى حاضنة النظام نتيجة اضمحلال هيبة آل الأسد وضعف نفوذهم، حيث يدور الحديث في الأروقة الأمنية عن مشاهد لم تعرفها سوريا من قبل، وتتمثل في: تجرؤ الميليشيات المحلية على تحدي عائلة الأسد وقتل بعض شبانهم في اشتباكات أصبح مشهدها متكرراً، وخرج عن السيطرة في بعض الحالات لدرجة استنجد الفروع الأمنية بعناصر من "حزب الله" وبالقاعدة الروسية في "حميميم" والتي هرع ضباطها، أكثر من مرة، لإنقاذ هيبة بشار المتداعية في المحافظة.

كما يدور الحديث في اللاذقية عن فقدان آل الأسد السيطرة على شبانهم المتمردين على بشار، وعلى رأسهم سليمان هلال الذي دأب على اقتحام المحلات بالسلاح واختطاف الفتيات، وإطلاق النار على مناوئيه، وكذلك الحال بالنسبة لحلفائه من آل ديب وآل شاليش الذين دأبوا على إثارة الفوضى في اللاذقية وسط غياب كامل للمؤسسات الأمنية التي تخشى من سطوة تلك العصابات.

وتتأهب اللاذقية في الوقت الحالي لتصفية حساب دموي مرتقب بين آل الأسد الذين تعرض أحد شبانهم لإطلاق النار وبين آل نجيب، وذلك بسبب خلاف في أحد النوادي، حيث انتقل الصراع من شارع "الأمريكان" و"الزراعة" إلى النوادي الفارحة، ففي يوم الإثنين (4 مارس) هاجم أحد الشبان في مدينة اللاذقية مقر نادي الضباط بمنتجع "الشاطئي الأزرق"، ما أسفر عن وقوع قتلى وجرحى، وسط تضرر أجزاء كبيرة من ساحات النادي الذي يُعتبر أحد أكبر التجمعات السياحية للضباط ورجالات النظام.

وكان المهاجم، علي محمد حسن سعد، قد اقتحم المقر بسيارة "سوزوكي"، وهاجم غرف النزلاء وألقى قنابل داخل الممرات، وفتح النار على عناصر الأمن الموجودين في النادي، ودارت اشتباكات بينه وبين مجموعة من عناصر الأمن لأكثر من ساعة، ما أسفر عن وقوع نحو سبعة قتلى، عُرف منهم الرقيب أول أشرف مصطفى ياسين.

المعارك في القرداحة ومحيطها

وتزامن "اشتعال جبهة اللاذقية" مع اشتباكات واسعة شهدتها مدينة القرداحة مسقط رأس حافظ الأسد، نتيجة صراعات عشائرية بين آل الأسد ومناوئهم الذين أصبحوا أكثر جرأة وتحدياً، وشهد شهر مارس الجاري الصراعات الأسوأ، ففي يوم الجمعة (8 مارس) هاجم أحد أبناء آل الأسد أحد أبناء آل بركات وقام باعتقاله، ما أدى إلى اندلاع اشتباكات بين أجهزة الأمن التابعة للدفاع الوطني من جهة، وبين ميليشيات تابعة للأخوين يسار وبشار ابني طلال الأسد على أطراف مدينة القرداحة من جهة ثانية.

ووفقاً لمصادر محلية؛ فقد تصدت ميليشيا آل الأسد لمحاولات "الدفاع الوطني" دخول القرداحة لحماية منزل "آل بركات" الذي تعرض لهجوم شنه بشار طلال الأسد، وأسر خلاله إياد بركات، الذي يشغل منصب قائد الدفاع الوطني في مدينة جبلة، ليقوم بعدها بكسر ذراعه عمداً عقوبة له بعد شكوى تقدم بها "بركات" ضد أحد العناصر التابعين لبشار طلال الأسد.

وأضافت المصادر أن بشار طلال الأسد قاد هجوماً مضاداً على قرية "خريبات القلعة" القريبة من القرداحة، بهدف اعتقال ضابط برتبة نقيب بالأمن الجنائي من أبناء القرية، لكنه تمكن من الهرب قبل إلقاء القبض عليه، علماً بأن بشار طلال قد شن حملة خطف مؤخراً لعناصر وضباط جنائيين من قوات وزارة الداخلية، على خلفية قبضهم على تاجر مخدرات في اللاذقية، يعمل لحسابه.

ويتمترس تاجر المخدرات الأبرز (بشار طلال الأسد) حالياً في القرداحة، ويحرص على عدم الخروج منها لثقلته بأن اعتقاله فيها هو أمر مستحيل، حيث أقيمت حواجز خاصة في مدينة اللاذقية وريفها، لتوقيفه دون طائل، في حين يخيم على القرداحة في الوقت الحالي حالة من الذعر جراء تهديد بشار طلال الأسد مسؤولي الدولة في المنطقة، ما أدى إلى هرب جميع موظفي الدولة والحزب وعناصر الضابطة الجنائية والجمركية من القرداحة، علماً بأن بشار يهدد كذلك بقصف مدينة اللاذقية بالصواريخ في حال الاقتراب من مقره.

وفيما يثير مشاعر القلق إزاء فقدان بشار الأسد السيطرة في حاضنته الشعبية؛ يتندر أهل اللاذقية حول زيارة وزير الداخلية اللواء محمد خالد الرحمون، وباجتماعه مع رؤساء الفروع الأمنية والحزبية باللاذقية وإدراجه أسماء جديدة على لائحة المطلوبين من آل الأسد، كحافظ منذر الأسد ويسار طلال الأسد، بالإضافة إلى "المهرب الكبير" بشار الذي لا يزال متحصناً في القرداحة، وييده المخطوفين.

وتزامنت تلك الأحداث الدامية؛ مع هجوم عنيف شنه فراس بن رفعت الأسد على ماهر الأسد بسبب اقتحام قوات تابعة لشقيق بشار الأسد منزله وإحراقهم كتبه وأغراضه الشخصية. وكتب فراس الأسد على صفحته في "فيسبوك": "هناك العشرات من جنود الفرقة الرابعة -أعتقد بأن عددهم تجاوز المائتين- ويهمني في هذا الشأن أن أطلع على نص المهمة التي تلقاها هؤلاء الجنود من قبل ضباطهم عند إرسالهم خارج قطعاتهم العسكرية لخدموا هذه الشخصية المدنية... هل كانت أوامركم لهم بأن يتحولوا من جنود في الجيش السوري إلى قطيع من الشبيحة ينفذون أية أوامر تصدر إليهم من قبل قائدهم البديل بما في ذلك الاعتداء على كرامات الناس؟ عندما تقدّمون جنوداً من الجيش السوري لهذه الشخصية أو تلك، هل تتابعون نشاط هؤلاء الجنود أم تتركوهم ليصبحوا مجموعة من المرتزقة تعتدي و تحتجز و تسرق و تكسر و تقتحم و تفعل كل ما يرضي "المعلم"؟

ووجه فراس الأسد سؤالاً: "عندما يقوم أحدهم بالاعتداء على كرامات الناس وهو يمارس ذلك وحوله هؤلاء الجنود، وعندما يكون وجود هؤلاء الجنود في حد ذاته هو مصدر قوته وجراته ووقاحته وعدوانيته، فمن يكون المعتدي حقيقة هنا؟ هو المعتدي أم أنتم الذين قدمتم له هؤلاء الجنود؟"

وتساءل فراس: "بعد أن تعطون للمرء رجولته، وبعد أن تعطونه شجاعته، و بعد أن تعطونه مخالبه، وبعد أن تمنحونه الحصانة من أي عقاب، وبعد أن تأمنوا له الحماية من أي رد فعل على سفالته وانحطاطه الأخلاقي.. هل يحق لكم بعد كل ذلك أن تتصلوا من مسؤولياتكم اتجاه أي فعل يقوم به؟ وكيف نرسم الحدود بين حامل السيف من جهة وبين من أعطاه ذلك السيف ليضرب به كرامات الناس من جهة أخرى؟"

وأكد فراس أن السيف هنا: "ليس قطيعاً من الشبيحة أو المرتزقة، بل هم جنود نظاميون في الجيش العربي السوري ويتقاضون رواتبهم من ميزانية وزارة الدفاع.. وهم تحديداً من مرتبات الفرقة الرابعة".

وفيما يحتدم الصراع الروسي-الإيراني للسيطرة على البؤر الإستراتيجية في سوريا؛ تضحل سلطة آل الأسد وتضيق الدائرة على بشار وشقيقه ماهر اللذان يجدان أنفسهما في دوائر ولاء دولية متناقضة، ويخوضان في الوقت نفسه صراعاً شرساً مع حاضنتهم الشعبية التي طالما وفرت لعائلتهم الأمان في غضون العقود الخمسة الماضية.



Strategy
W A T C H



المرصد
الإستراتيجي

البحوث والدراسات

أبحاث ودراسات متخصصة تستند إلى الرصد العلمي والميداني لأهم التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحديات الهوية وإدارة العلاقات البينية في المنطقة العربية.

الإثنين 25 مارس 2019

المرصد الإستراتيجي

بيت خبرة رائد في تقديم الخدمات المتخصصة للعاملين في المجالات السياسية والأمنية بالمنطقة العربية.

يعمل على تعزيز المفاهيم الاحترافية لدى الجيل الجديد من العاملين في الشؤون السياسية والأمنية في العالم العربي، ورفد صناع القرار بمعلومات نوعية بجودة عالية ومهنية تستند إلى الموضوعية والحياد والاستقلالية، بعيداً عن مؤثرات الإيديولوجيا الطارئة ومعارك الاستقطاب الإقليمي.

www.strategy-watch.com